. من ذلك يفهم كيف ان معارضة تلك السلطات لم تكن مبدئية، وكيف ان تدخلها الى جانب تجديد الامير لاتفاقية غور الكبد في بداية سنة ١٩٣٥ كان حاسما كما رأينا خاصة عندما ادركت ان عدم تحديد تلك الاتفاقية من الممكن ان يعني قطع ارتباط الامير بالوكالة وتوقفه عن لعب الدور المحفض الذى انيط به على الساحة الفلسطينية.

والظاهر ان ذلك هو ما شجع الامير على مضاعفة نشاطه من اجل تحقيق مشروعه في بداية سنة ١٩٣٥ - ويقول اهرون كوهين في تقريره عن المحادثة التي اجراها مع محمد الانسي يوم ٣٥/١/١ "ثم سأل م.أ - (محمد الانسي) ماذا سيكون موقفنا من فكرة توحيد شطرى الاردن تحت حكم الامير. واضاف، ان الامير تحدث في زيارته للقدس خلال الاسبوع الحالي عن هذه الفكرة مع عدد من الشخصيات الفلسطينية التي ابدت تأييدها لها. وستقوم هذه الوحدة على اربعة اسس:

١- ان تكون الدولتان تحت حكم الامير عبدالله.
٢- ان يعترف العرب بالانتداب وبحقوق اليهود المتضمنة فيه.
٣- ان تحافظ الدولتان كل على وضعها السياسي الخاص وتكون كل واحدة محكومة من قبل مجلس تشريعي، ورئيس حكومة خاص، وان يعمل رئيسا حكومتيهما بأمرة الامير وبالاتصال المباشر معه.
٤- ان يتم التوصل الى اتفاق يهودى عربي حول قضايا الهجرة وبيع الاراضي".

لا حاجة الى التذكير هنا بأن استبيان رأى الوكالة اليهودية حول قضية الوحدة قد تم في نفس الوقت الذى جرت فيه المفاوضات حول تجديد اتفاقية غور الكبد. ويشير كوهين في تقريره الى الربط بين هاتين القضيتين بقوله: "واضاف م.أ - (محمد الانسي) ان هذا المشروع هو في صالحنا لانه سيفتح شرقي الاردن أمام نشاطنا وسيزيل الوهم الذى يسيطر على العرب حول نوايا اليهود. كما ان سوريا من الممكن ان تنضم في المستقبل الى مثل هذه الوحدة